تحليل انماط الاستهلاك الحكومي والخاص في العراق

د. ربيع خلف صالح(*)

المقدمة:

يحضى متغير الاستهلاك باهمية مزدوجة ومتداخلة للافراد والاسر والسياسات الاقتصادية المختلفة والاقتصاد ككل وتتزايد أهمية دراسة الاستهلاك في المجتمعات الحديثة باستمرار, بغية الوقوف على السياسة المثلى التي توجه نحو المستهلك والاستهلاك، فهناك دائما حاجة إلى نموذج للاستهلاك يعكس الأهمية المتزايدة للمستهلكين كونهم مصدر القرار للطلب الاستهلاكي (المقابل للطلب الاستثماري باعتبارهم وجهي العملة) وما يترتب على قراراتهم من اثار سلبية و/أو ايجابية على الاقتصاد والنمو والتنمية.

اهمية الدراسة:

تمت دراسة الاستهلاك بصورة مكثفة من قبل زملاء باحثين كثر وبذلوا جهودا طيبة في تجلية ابعاده وتفاعلاته من اوجه مختلفة واتفقو جميعا على ان متغير الاستهلاك وتفاعلاته يتاثرون بصورة مهمة بمتغيرات قصيرة وطويلة الاجل حددتها تلك الدراسات فضلا عن تاثيره بمتغيرات لاتقل اهمية, لذلك فان انتظام متغير حساس مثل الاستهلاك يستلزم ان يكون بطبيعته قابلا للتنبوء بمستوى منخفض من الاضطراب وغالبا مايسمى بالاستهلاك الرشيد (smoothing consumption) . لذا تهتم هذه الدراسة بالتركيز على هدوء الاستهلاك ورشادته كمتغير اقتصادي من ناحية مع عدم اهمال استقراريته كمتغير احصائي من ناحية اخرى. ورغم ان استقرارية الاستهلاك من عدمة يمكن معالجتها عبر البرامج والحزم الاحصائية لاسيما (Eviews), وهو ماحصل بالفعل في هذه الدراسة, الا ان الهدف لم يكن الاستقراريه (Stationary), رغم بحثها تفصيليا, بل تم تركيز الجهد البحثي نحو الكشف عن هدوء الاستهلاك (smoothing).

مشكلة الدراسة:

شـهد العـراق خلال مدة الدراسـة (١٩٨٠-٢٠٢١) احداثـا غير تقليدية وغيـر طبيعية (الحرب العراقيـة الايرانيـة واحتـلال الكويت وحرب تحريـر الكويت والحصار الاقتصـادي وحرب احتلال العـراق.. ونتائج كل حدث منها) لا نعتقد ان بلدا شـهد نظيرتها فـي التاريخ المعاصر. ولابد لمثل تلك الاحداث الجسام التي اتصفت بها مدة الدراسة اسفرت عن تغيرات غير عادية ليس في حجم الاستهلاك الذي يعد قصير الاجل فقط وانما في النمط الاستهلاكي طويل الاجل.

فهل انخفض حجم الاستهلاك ام ارتفع (الاستقرارية)؟ وهل حافظ على نفس المستوى من التذبذب والاضطراب (ترشيد او هدوء). وهل كان الميل الحدي للاستهلاك في كل مرحلة من المراحل متماثلا او متقاربا؟

فرضية الدراسة:

بنـاءا علـى التغيرات الحـادة (الراديكالية) مابين مراحل الدراسـة فان الاسـتهلاك تعرض الى تغيرات حادة ايضا من مرحلة الى اخرى ليس على صعيد مقداره فقط وانما على مستوى طبيعته ايضا (الميل الحدي للاسـتهلاك) وبذلك تكون الانماط الاسـتهلاكية في العراق مختلفة وبشـدة خلال مراحل الدراسة الثلاث.

البعد الزماني للدراسة:

تم تقسـيم مدة الدراسـة (١٩٨٠-٢٠٢١) الى ثلاث مراحل بحسب الخصائص التي تفردت بها كل مرحلة وتركت اثارها الحالكة على كل مرحلة وكما ياتي:

المرحلة الاولى (١٩٨٠-١٩٩٠) الحرب العراقية الايرانية وتوابعها.

المرحلة الثانية (١٩٩٠-٢٠٠٣) احتلال الكويت والحصار الاقتصادي.

المرحلة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

منهجية الدراسة:

حللت الورقة اهم المؤثرات على الاسـتهلاك لاسـيما طويلة الاجل (الدخل الدائم والمالية الفردية التمويلة للاستهلاك) ودور المؤسسات المالية بها الشأن.

وباسـتخدام بيانات البنك الدولي (بالدولار وبالاسعار الثابتة/٢٠١٠) حول الناتج القومي الاجمالي والاسـتهلاك الاجمالي والاسـتهلاك الحكومي والاسـتهلاك الخـاص, وتم اخضاع تلـك البيانات الى برنامـج EVIEWS باعتباره أحد اهم برامج التحليل الإحصائي للبيانات وخرج بنتائج محددة سـواء

على مستوى المدة الكلية المدروسة لدالة الاستهلاك الكلية ودوال الاستهلاك الحكومي والخاص, او على صعيد دوال الاستهلاك الكلية لكل مرحلة من مراحل الدراسة الثلاث.

وقد خرجت الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات على وفق التحليل والتطبيق القياسي.

اهمية الاستهلاك:

الاستهلاك هو العملية التي تقوم بها الأسواق والمستهلكون بتبادل واستخدام وتدمير السلع والخدمات. ويكون الاستهلاك مباشرًا عندما يتم إشباع الحاجات بشكل مباشر أو فوري. في حين يكون غير مباشر عندما تكون السلعة مخصصة لإنتاج سلع أخرى وليس للاستهلاك النهائي. كما يعتبر الاستهلاك عنصر مهم من عناصر احتساب الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل محددات الاستهلاك التي يتاثر بها الدخل والمدخرات والتوقعات والتغيرات في السياسات المالية والديون وتوافر السلع والخدمات. كما يمكن ملاحظة تأثير الاستهلاك في كل فرع من فروع الاقتصاد, اما على الصعيد طويل يمكن أن يكون تدفق الاستهلاك والإنفاق أمرًا حاسمًا لفهم التقلبات في دورات الأعمال المختلفة[١]

أن نموذج الاستهلاك السائد في نظرية اقتصاديات السوق وكذلك في سياسة المستهلك يستند تقليديا إلى مفهوم سيادة المستهلكين وقراراتهم وفقا لعدة عوامل ومؤثرات. بحيث ساد هذا الفهم (ولا يزال) بمثابة وصف وكأساس أخلاقي لاقتصاد السوق في معظم الدول والاقتصادات المعاصرة[٢].

وغالبا مايشترك كل من الاستهلاك والادخار بالعوامل المحددة لكليهما لذا يرتبطان بعلاقة قوية, فالفرد الذي يحصل على دخل فليس امامه سوى الاستهلاك والادخار ليقسمه بينهما فالجزء المخصص للاستهلاك يقرر الجزء المخصص للادخار واحيانا بالعكس. وقد حدد المشاهدات التاريخية بعض السمات المشتركة للاستهلاك في معظم الاقتصادات والمجتمعات واهمها مایاتي[٣] :[٤]

١. الاستهلاك نشاط مرتبط بالحياة اليومية لكل الناس ويمثل النسبة الاكبر من الانفاق الكلي.فكل انسان هو مستهلك قبل ان يكون له اي نشاط اقتصادي اخر.

٢. يتميز الاستهلاك بالاستقرار النسبي (هاديء وقليل الاضطراب)[٥] لان الافراد يحاولون الحفاظ على مستوى المعيشة حتى اذا تطلب الامر التضحية بالمدخرات السابقة.

٣. الانفاق الاستهلاكي يمثل الجزء الاكبر من الانفاق على الناتج القومي.

قرارات المستهلكين والمستثمرين:

يفترض الاقتصاديون أن الأسر والشركات تشترك في خاصيتين مهمتين, فمن ناحية ينبغي ان تتصرف الأسر والشركات بعقلانية لتحقيق أهدافها. حيث أن هدف الأسر هو تعظيم المنفعة ، أو الرفاه ، وأن هدف الشركات هو تعظيم الأرباح. من ناحية اخرى تتطلع الأسر والشركات إلى الأمام , أي أنها تأخذ في الاعتبار المستقبل عند اتخاذ القرارات. إن قرار الأسرة بالاستهلاك أو الادخار اليوم هو في الحقيقة قرار بشأن متى تستهلك, لأن الادخار اليوم يجعل من الممكن أن تستهلك في المستقبل.

فالأسـر تميل الى الادخار لتجميع الأصول اللازمة لشـراء منزل ، أو دفع تكاليف الدراسة الجامعية ، أو دفـع ثمن الاسـتهلاك أثنـاء التقاعد. وللتحضير للتقاعد، توفر معظم الأسـر جزءا من دخلها الحالي عن طريق شـراء الأسـهم أو الأصول المالية الأخرى. آملين أن تؤدي هذه الأصول المالية إلى السماح لهم بدفع النفقات أثناء التقاعد. كما تلعب التوقعات بشـأن المسـتقبل دورا حاسما لقرارات الاستثمار في السلع الراسمالية (مصنع مثلا) من قبل الشركات. ولكون السلع الراسمالية تدوم عند الاستخدام لسنوات طويلة ، لذلك يجب على الشركة أن تنظر في الأرباح المستقبلية المكتسبة من تلك السلع عند اتخاذ قرار بشأن الاستثمار أم لا. فانشاء مصنع جديد يستلزم تحمل تكاليف التشييد والمعدات....الخ قبل تحقق اي ايرادات من هذا الاسـتثمار مما يستدعي دراسـة الطلب المستقبلي على منتجات المصنع فاذا اعتقدت الشركة أن الطلب على السيارات كان قابلا للانخفاض في المستقبل (مثلا) فلن يكون من المرجح بناء المصنـع اليـوم ومن الطبيعي في هـذه الحالة اطلاق مزيد من الارباح الموزعة على حسـاب الارباح المحتجزة طالما تاجل الاستثمار.

ان النظام المالي يلعب دورا حاسـما في قدرة الأسـر على الاسـتهلاك والشركات على الاستثمار. حيث تحتاج بعض الأسـر إلى الاقتراض لتمويل شـراء سـيارة أو منزل جديد أو لإرسـال الأولاد إلى الكلية. بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج بعض الشـركات إلى الاقتراض لتمويل مشـاريع اسـتثمارية ، مثل شـراء آلات جديدة أو بناء مصنع جديد. أن النظام المالي يتميز بمعلومات غير متماثلة (وهو الوضع الذي يكون فيه أحد أطراف المعاملة الاقتصادية لديه معلومات أفضل من الطرف الآخر).في مثل هذه الحالة ، يكون من المكلف للمقرضين تحديد الأسـر والشـركات التي من المرجح أن تسدد القرض. ان كفاءة النظام المالي ستساهم في انضاج قرارات كلا الطرفين (الافراد والشركات) وكيفية تخصيص مواردهم المتاحة (استهلاكا او استثمارا).

العوامل التي تحدد الاستهلاك(٦)

غالبا مايوصف الاسـتهلاك كونه (اهدأ) من الاسـتثمار لأن الأسـر تميل إلى تخفيف الاسـتهلاك اسـتجابة للتقلبات في الدخل المتاح ولكن بصورة تدريجية وبمرور الوقت, مما يسـمح بتقلبات هادئة واقل حدة.

يوضح الشـكل (١) أنه في حين زاد متوسـط اسـتهلاك الأسـر قليلا عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان التي لديها بيانات لدى البنك الدولي، تتفاوت هذه النسبة بشكل كبير عبر البلدان. حيث بلغ متوسـط استهلاك الأسـر ما يقرب من ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل ولكنه بلغ حوالي ٦٠٪ في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل. فالاستهلاك في الولايات المتحدة مثـل ٦٢٪ من الناتـج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٧ إلى أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. السبب الدقيق للزيادة ليست واضحة للاقتصاديين الأمريكان ويعزوها الى التطورات في الأسواق المالية التي لعبت دورا كما شهدت العديد من الأسر زيادات في الثروة دفعتها إلى ادخار أقل من دخلها وإنفاق المزيد منه, الا ان النمط الاسـتهلاكي المعروف للمجتمع الراسـمالي يقف بالقطع وراء ذلـك وان التطورات المذكورة في الاسـواق المالية سـاهمت بشـكل كبير فـي تعزيز ذلك النمط الاستهلاكي.

شكل رقم (١)

تقلبات الاستهلاك

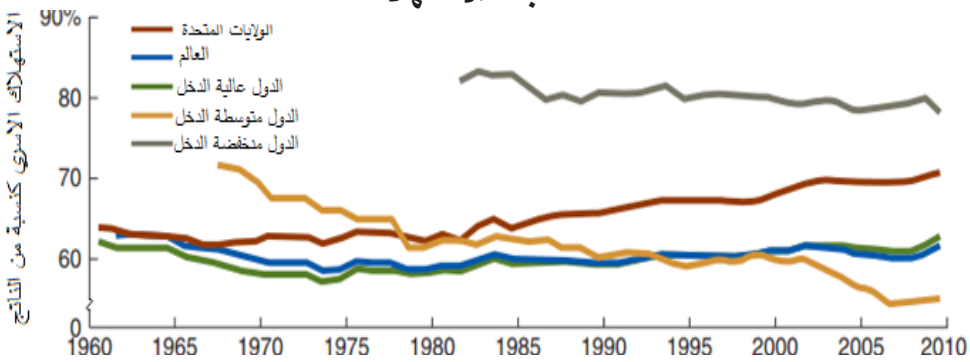

قيد الميزانية الزمني وهدوء الاستهلاك

لنفترض النموذج البسيط التالي للاستهلاك الذي توجد فيه فترتان زمنيتان فقط (السنة الحالية والسنة التالية) ولا توجد حكومة ،بمعنى ان الضرائب والمدفوعات التحويلية تساوي صفر. وبذلك فانه لا يوجد فرق بين الدخل والدخل المتاح. وعندما تسعى إلى تعظيم المنفعة أو الرفاهية فإن السبب الوحيد الذي يجعلك تدخر هو تمويل الاستهلاك في المستقبل. وعلى فرض أنه لا يوجد حد لقدرتك على استخدام البيانات المالية الأسواق والاقتراض أو الادخار. علاوة على ذلك ، يمكنك ادخار أو استثمار بقدر ما تختار بسعر الفائدة الحقيقي (r).

فاذا كان المبلغ الذي تستهلكه هذا العام (C1) والمبلغ الذي تستهلكه العام المقبل (C2), وتتلقى دخل العمل هذا العام Y1 ، ودخل العمل في العام المقبل Y2 , وان الجزء المدخر من دخلك خلال السنة الاولى هو (S1). لذلك فان دخل السنة الاولى هو: Y1 = C1 + S1. وبالتالي فان ادخار تلك السنة هو S1 = Y1 - C1. وطالما تحولت مدخرات السنة الاولة الى استثمار بمعدل الفائدة السائد فانه بالامكان استخدامه في الاستهلاك للسنة القادمة (C2), وبهذا فان (C2) يمكن ان يكون كما في المعادلة (1) الاتية[7] :

$$C2 = Y2 + (1 + r)S1 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وباحلال معادلة الادخار للسنة الاولى بمعادلة الاسنهلاك للسنة الثانية نحصل على المعادلة التالية التي تربط مابين الاستهلاك مدى الحياة والدخل مدى الحياة :

وتمثل المعادلة (٢) قيد الميزانية الزمني (Intertemporal Budget Constraint) والذي ينطوي على الدخل والاستهلاك لاكثر من فترة زمنية, وتقول ان الاستهلام على مدة الحياة (الجانب الايسر من المعادلة) يعادل الدخل على مدى الحياة (الجانب الايمن).

ولفهم قيد الميزانية الزمني ، نفترض أن سعر الفائدة الحقيقي يساوي صفرا ، بحيث يساوي مجموع استهلاكك في كلا العامين مجموع دخلك من كلا العامين. فاذا عملت خلال الأول السنة ، سيكون دخلك موجب ، ثم تقاعدت خلال السنة الثانية ، لذلك الدخل في تلك السنة هو صفر ، ولتكون قادرا على الاستهلاك أثناء التقاعد ، ستوفر ٣٠٠٠٠(مثلا) خلال السنة الأولى وشراء الأصول مثل الأسهم أو السندات ، وبعد ذلك سوف تبيع تلك الأصول خلال السنة الثانية لتمويل استهلاكك, والعكس صحيح, اذا كان دخلك صفرا خلال السنة الأولى واقترضت ٣٠٠٠٠ من الأسواق المالية خلال السنة الأولى لتمويل الاستهلاك خلال تلك الفترة ولغرض ذهابك إلى الدراسة, بينما اصبح دخلك ٦٠٠٠٠ في السنة الثانية عندما عملت لاجل الاستهلاك وتسديد القرض.

يلاحظ مما سبق ان الاستهلاك بقي ثابتا (هادئا) في كلتا الحالتين بسبب وجود اسواق مالية فاعلة ومرنه وان تلك الاسواق فعلت قيد الميزانية الزمني واصبح قابلا للتطبيق.

نظريتان لترشيد الاستهلاك Consumption Smoothing

على فرض حصول زيادة في الدخل بمقدار معين في سنة معينة , فانه من المستبعد (في الغالب) استهلاك كامل الزيادة في الدخل في نفس السنة, بل سيتم استهلاك جزء منها في سنة الزيادة والباقي في السنة او السنوات التالية. لقد طور ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل فرضية الدخل الدائم لشرح فكرة ترشيد الاستهلاك(٨). تستخدم الأسر المعيشية الأسواق المالية للادخار والاقتراض لتيسير الاستهلاك استجابة لتقلبات الدخل العابر. فمن يعمل في شركة ما حيث ويتلقى راتبًا معلوما وفي نفس الوقت مؤهل للحصول على مكافأة مقابل عمل استثنائي. هنا فان الراتب هو دخل دائم كونه متوقع الحصول عليه كل عام او شهر او اسبوع. بينما المكافأة هي الدخل العابر لأنه لا يتوقع الحصول عليها كل عام. ويمكن اعتبار الدخل الدائم كمتوسط الدخل مدى الحياة والدخل المؤقت على أنه انحراف مؤقت من متوسط الدائم. وبهذا فان دخل الأسرة هو مجموع الدخل الدائم، والدخل العابر:

$$Y = YPermanen + YTransitory$$

وبالتالي فقد ذهب فريدمان الى ان الاستهلاك يرتبط بالدخل الدائم وليس بالدخل العابر (aYPermanent)

حيث يكون a ثابتا ويمثل الجزء المستهلك من الدخل الدائم.

من ناحية اخرى يمكن تفسير ترشيد الاستهلاك من خلال نظرية دورة الحياة (فرانكو موديلياني), حيث يحاول الفرد او الاسرة الحفاض على مستوى الاستهلاك ثابتا من خلال اتصاله بالنظام المالي لمختلف فترات حياته.

ففي الفترات المبكرة من حياته يلجا للنظام المالي للاقتراض بغية تمويل استهلاكه لكون دخله لايسد مستوى الاستهلاك المستهدف . اما في فترة انتاجيته العالية وحصوله على دخل اعلى من استهلاكه فانه

يعمل على سـداد ماعليه فضلا عن مراكمة الاصول المختلفة في سـنوات ذرة دخله, واخيرا وفي مدة تقاعده فانه يلجأ الى السوق المالي مرة ثالثة لتوليد دخل من الاصول التي راكمها سابقا[٩]. مع ملاحظة حفاظه على مستوى استهلاكه طيله تلك المراحل.

شكل (٢)

الدخل والاستهلاك خلال العمر

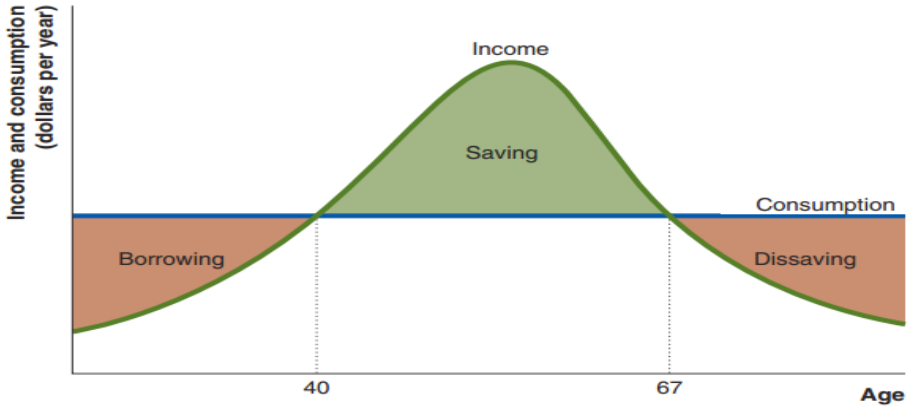

لعـب فرانكو موديلياني الحائز على جائزة نوبـل دورًا مهمًا في تطوير فرضية دورة الحياة كبديل لفرضية الدخل الدائم لتحليل

ترشـيد الاستهلاك. ووفقًا لفرضية دورة الحياة، تستخدم الأسر المالية الاقتراض والادخار لتحويل الأمـوال مـن فترات الدخل المرتفعة، مثل سـنوات العمل، إلى فترات الدخل المنخفض، مثل سـنوات التقاعـد، أو فترات البطالة، أو سـنوات الدراسـة في الكلية. على سـبيل المثال، عندمـا تتقاعد، دخلك ينخفـض بشـكل كبير لأنك لم تعد تعمـل. وهنا يمكنك توليد الدخل من أصولـك أو بيع أصولك لتمويل الاستهلاك. اي أنك تدخر خلال جزء من دورة حياتك عندما يكون الدخل مرتفعًا

لتحويل الأموال إلى الجزء من دورة حياتك عندما يكون دخلك منخفضًا. سينخفض الاستهلاك أثناء التقاعـد بأقـل من دخلك المتاح. في كل من فرضية الدخل الدائم وفرضية دورة الحياة. صفوة القول ان الهدف من الادخار هو توفير الاستهلاك في المستقبل.

يقدم الشـكل(٢) مثالاً على فرضية دورة الحياة للشـخص الذي يريد ان يكون استهلاكه ثابتاً طوال حياته وعليه ان يرشـد الاسـتهلاك ويجعله ثابت كل عام. في بداية حياته من الطبيعي ان يكون الدخل أقل من الاسـتهلاك، لذلك يقترض الشـخص لتمويل الاسـتهلاك. مع ارتفاع الدخل، يقترض الشخص أقل حتى يكون دخل الشـخص أكبر من الاسـتهلاك، لذلك يسـدد ماعليه ويبدأ في الادخار للتقاعد. بعد سـن التقاعد، ينخفض الدخل إلى ما دون الاسـتهلاك الثابت الرشـيد فيبيع الشخص الأصول (كالأسهم والسندات) المتراكمة خلال سنوات عمله لتمويل الاستهلاك.

إذا قام الشـخص بترشـيد الاسـتهلاك تمامًا بحيث يكون ثابتا خلال كل عام من الحياة، بالتالي فان الاستهلاك السنوي يساوي مجموع الثروة الأولية والدخل مدى الحياة مقسوما عدد السنوات التي يتوقع الشـخص أن يعيشـها. فإذا كان الشخص يكسـب Y كل عام ويتوقع ذلك العمل لسنوات B، معنى ذلك الدخل مدى الحياة هو BY. إذا كان الشخص يتوقع أن يعيش لسنوات N، فعندئذ

الاستهلاك هو:

$$C = \frac{\text{Wealth} + BY}{N}.$$

والتى تعادل الصياغة التالية:

$$C = \left(\frac{1}{N}\right)\text{Wealth} + \left(\frac{B}{N}\right)Y, \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

1/N: مقدار الزيادة في الإنفاق عندما تزداد الثروة بمقدار وحدة نقدية واحدة.
B/N: الميل الحدي للاستهلاك من الدخل.

الميل الحدي للاسـتهلاك من الدخل هو المبلغ الذي يزداد به الاسـتهلاك عندما يزداد الدخل المتاح بمقـدار وحـدة نقدية واحدة. على سـبيل المثال، إذا كان الشـخص يتوقع العيش لمـدة ٥٠ عامًا أخرى - بحيـث يعمـل لمدة ٤٠ عامًا أخرى – فأن الميل الحدي للاسـتهلاك من الدخل يسـاوي ٠,٨، اي انه سيسـتهلك ٨٠ وحدة نقدية سـنويًا لكل ١٠٠ وحدة نقدية إضافية من الدخل. وهنا لابد من التاكيد على ان المثـال السـابق يتعامل مع الزيـادة الدائمة في الدخل, اما الزيادة العابرة في الدخل فان الاسـتهلاك يستجيب بدرجة اقل.

ومن ناحية الثروة فالافراد يستخدمون الثروة لتمويل الاستهلاك, وعلى فرض بقائهم في الحياة ٥٠ سـنة اخرى فان ميلهم الحدي للاسـتهلاك بالنسبة للثروة هو ٠,٠٢ اي (١/٥٠) وبذلك فان الاستهلاك السنوي سيكون وحدتين نقدية لكل ١٠٠ وحدة اضافية.

وهنا يثار التسـاؤل العملي, هل تقوم الاسـر حقا بتهدئة الاستهلاك (smooth consumption) ؟ لقـد تمكن خبـراء من الدول المنظمة (المتقدمة) من الوصول الى تقديرات تفيد ان نصف الاسـر تتخذ قرارات الاسـتهلاك بما يتوافق مـع فروض الدخل الدائـم (permanent-income) وفروض دورة الحيـاة (life-cycle)[١٠]. فـي حين وجدت مجموعة اخرى من الخبـراء من نفس الجدول ادلة مقنعة وقوية على ان الاستهلاك الاجمالي يخضع لمفهوم تهدئة الاستهلاك (smooth consumption)[١١]. وبكل الاحوال فان مفهوم تهدئة الاستهلاك (smooth consumption) يعد القوة الفاعلة المؤثرة فيى النسبة الاكبر من الانفاق الاستهلاكلي في الولايات المتحدة[١٢].

التغييرات الدائمة مقابل العابرة في الدخل

تفترض فرضية الدخل الدائم وفرضية دورة الحياة أن الأسر المعيشية تفضل الاستهلاك الرشيد مع مرور الوقت. هذا يعني أن التغييرات الدائمة في الدخل سيكون لها آثار على الاستهلاك أكبر بكثير من التغييرات العابرة أو لمرة واحدة في الدخل. فباستخدام فرضية دورة الحياة، لنفترض حالة يكون فيها العمر حاليًا 20 عامًا، والثروة صفرً، ويتوقع العمل

40 عامًا براتب ثابت قدره 50000 وحدة نقدية سنويا، كما يتوقع امكانية العيش حتى سن 70. في هذه الحالة، يكون الدخل مدى الحياة، لذلك وفقًا للمعادلة (3)، الاستهلاك هو:

$$C = \left(\frac{1}{50}\right)0 + \left(\frac{40}{50}\right)\$50{,}000 = \frac{\$2{,}000{,}000}{50} = \$40{,}000.$$

لذا سيتم استهلاك 40 الف سنويا وادخار 10 الاف.

ولكن عند زيادة الدخل عرضيا الى 60 الف خلال السنة الاولى من العمل عندئذ يكون الدخل مدى الحياة 2010000 وحدة نقدية (50000X39+60000X1) مع بقاء العمر المتوقع 70 سنة, لذا:

$$C = 0 + \frac{\$2{,}010{,}000}{50} = \$40{,}200.$$

فاذا تم الالتزام بالاستهلاك الرشيد تمامًا، عندها يستهلك ٢٠٠ وحدة نقدية إضافية فقط سنويًا.

وستحدث زيادة مؤقتة للميل الحدى للاستهلاك فى الدخل هي:

$$MPC^{\text{Transitory}} = \frac{1}{N}.$$

ان هذا الوضع يختلف تماما عن حالة زيادة الدخل بنفس المقدار ومن السنة الاولى للعمل , ففي هذه الحالة سيكون دخل مدى الحياة ٢,٤٠٠,٠٠٠ وحدة نقدية وبذلك يكون الاستهلاك السنوي ٤٨٠٠٠ وحدة. ويلاحظ ان الاستهلاك زاد بمقدار ٨٠٠٠ سنويا عندما تغير الدخل دائميا كنتيجة لمعادلة الميل الحدي للاستهلاك للدخل الدائم الاتية:

$$MPC^{\text{Permanent}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\$8{,}000}{\$10{,}000} = 0.8.$$

وعلى وفق ماتقدم فأنه ينبغي لصانعي السياسة الاخذ بنظر الاعتبار ان مقدرة MPC للدخل الدائم على التغيير هي اكبر بكثير من مقدرة MPC للدخل العابر عندما يستهدفون تغيير مقدار الاستهلاك باتباع ادوات السياسة الاقتصادية المختلفة.

الاستهلاك وسعر الفائدة

تستخدم الأسر الأسواق المالية لترشيد الاستهلاك عن طريق الاقتراض أو بيع الأصول المالية عندما يكون الدخل منخفضًا وعن طريق الادخار عندما يكون الدخل مرتفعًا. حيث يلعب سعر الفائدة الحقيقي على الأصول المالية دورا هاما في قرارات الأسر المعيشية بشأن مقدار ما يخصص للاستهلاك ومقدار الادخار. ان تأثير سعر الفائدة الحقيقي على الاستهلاك يحمل فكرة متداخلة لأن التغيير في سعر الفائدة الحقيقي لا يغير «كلفة» الاستهلاك اليوم فقط ولكن يغير أيضا دخول الأسر المعيشية. نتيجة لذلك، فإن التغيير في سعر الفائدة الحقيقي له تأثير احلالي (substitution effect) وتأثير دخلي (income effect) .

ان سعر الفائدة الحقيقي هو «السعر» الذي يقارن به الفرد بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي. فكلما ارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية كلما أصبح الاستهلاك «باهظ الثمن» حاليا. لذلك يعتبر سعر الفائدة بمثابة سعر للاستهلاك الحالي بالنسبة للاستهلاك في المستقبل. فعند زيادة أسعار الفائدة الحقيقية يخفض الأفراد الاستهلاك الحالي املا بزيادة الاستهلاك في المستقبل, هذه الآلية تنطوي على أثر الاستبدال. هناك أيضًا تأثير دخلي مرتبط بنفس التغيير في سعر الفائدة الحقيقي. حيث يعتمد اتجاه تأثير الدخل على ما إذا كان الفرد مقترضًا صافيًا أو مقرضًا. فإذا الفرد مقرض فالزيادة في سعر الفائدة الحقيقي تزيد فعليا من دخله. على سبيل المثال، إذا كان لديك ١٠٠٠ وحدة نقدية في حساب التوفير الخاص بك وكان سعر الفائدة الحقيقي ١٠٪ فعندئذ سيكون لديك في نهاية العام ١١٠٠ وحدة. ولكن إذا كانت الفائدة الحقيقية بمعدل ٢٠٪ بالتالي سيكون لديك في نهاية العام ١٢٠٠ وحدة. وبذلك فان دخلك الاضافي يجعلك تستهلك المزيد في الوقت الحالي جراء اثر الدخل. ان آثري الدخل والاحلال يتحركان باتجاهين متعاكسين بالنسبة للمقرضين. بينما في حالة الاقتراض فان الاثرين (الاحلالي والدخلي) يسيران بنفس الاتجاه. فعندما تزداد الفائدة الحقيقية فان مدفوعات الفائدة تشكل عبيء على المقترض وتقلل من دخله وبالتالي تقليل الاستهلاك.

أثر الثروة العقارية على الاستهلاك

اشارت نظرية الاستهلاك الى اهمية الثروة كعامل مؤثر مهم اضافة الى الدخل ومعدل الفائدة. ويعد المنزل والعقار عموما من عناصر الثروة المهمة. فالمنزل يعد من الاصول المهمة للعديد من الافراد. ورغم ان قيمة منزل شخص معين من المحددات المهمة لاستهلاكه, الا انها قد لاتكون مهمة لاجمالي الاستهلاك. لانه وبحسب المتخصصين العقاريين [٣١] ظهر ان انخفاض قيمة العقارات تؤذي بعض الاسر وتفيد البعض الاخر, لانها تقلل من ثروة الأسر المعيشية الأكبر سنا والأسر المعيشية التي تخطط للشراء والانتقال إلى منازل أقل تكلفة من منزلهم الحالي. وبالتالي فان الاسر الشابة لن تضطر الى مدخرات واسعة لتحقيق التراكم المالي المناسب لشراء عقار بل انها ستخفض ادخاراتها لهذا الغرض.

اما عن الاستهلاك الكلي (Aggregate Consumption) فيمكن ان يزداد او يقل تبعا لمزيج الاسر والميل الحدي للاستهلاك ازاء الثروة لكل مجموعة من الاسر.

كيف تؤثر السياسة الاقتصادية على الاستهلاك

تؤثر سياسة الحكومة على الاستهلاك من خلال تغيير الدخل المتاح اليوم وفي المستقبل. حيث ان الدخل المتاح هو إجمالي الدخل بالإضافة إلى المدفوعات التحويل مطروحًا منها الضرائب:

$$Y^D = Y + TR - T.$$

ولمعرفة كيف يمكن لسياسة الحكومة أن تؤثر على الاستهلاك لناكد على المثال السابق, حيث كان عمرك ٢٠ عامًا، ومن المتوقع أن تعمل لمدة ٤٠ عامًا، وتكسب ٥٠٠٠٠ وحدة نفدية سنويًا، والعيش حتى سن ال ٧٠. ورأينا أنك ستستهلك ٤٠ ألف ,وحدة سنويًا، لكن ذلك كان بناءً على افتراض أنك لا تدفع ضرائب. فإذا كنت تدفع ١٠٠٠٠ سنويًا كضرائب ولا تتلقى أي مدفوعات تحويل، ثم تأخذ الحكومة منك ١٠٠٠٠ كل عام قبل أن تقرر ما إذا كنت ستستهلك أو توفر هذا الدخل. لذلك سيبلغ الدخل ٤٠ ألف فقط سنويًا، ويبلغ دخلك المتاح مدى الحياة ١٦٠٠٠٠٠ دولار. لذلك، فإن استهلاكك هو:

$$C = \left(\frac{1}{N}\right)\text{Wealth} + \left(\frac{B}{N}\right)Y^D = \left(\frac{1}{N}\right)0 + \left(\frac{40}{50}\right)40 = \frac{\$1{,}600{,}000}{50} = \$32{,}000$$

يلاحظ ان الاستهلاك السنوي اصبح ٣٢ الف وبذلك يكون الادخار ٨ الاف فقط (لان الدخل المتاح اصبح ٤٠ الف). وعندما كانت الضرائب صفر كان الاستهلاك ٤٠ الف والادخار ١٠ الاف سنويا. ويمكن ان نخلص من ذلك الى ان (فرض ضريبة دائمية ستؤدي الى خفض كلا من الاستهلاك والادخار).

الانماط الاستهلاكية في العراق:

لعل مفهوم ترشيد الاستهلاك يحمل بوضوح مضمونا حميدا مرغوبا للمجتمع الا انه يبقى قاصرا مالم يستند الى تعريف عملياتي متفق عليه ويشكل برنامج عمل لتشخيص الرشادة من عدمها. لقد اشارت الادبيات الاقتصادية الى هذا المعنى وقدمت العديد من التعاريف العملية ولعل اوضحها الذي يذهب الى ان (ترشيد الاستهلاك هو الاستعمال الأمثل للموارد والأموال والاعتدال والتوازن في الإنفاق، والسعي لتحقيق منفعة الإنسان وعدم المبالغة في البذل، وذلك عبر إجراءاتٍ وخططٍ واعيةٍ توجّه الفرد للطريق الأمثل؛ لتحقيق تنمية مستدامة هدفها حفظُ حقوق الأفراد في الحاضر والمستقبل.) [٤١] وبهذا المعنى فان الترشيد لايعني التضييق والتقتير وانما يركز على (الاعتدال والتوازن). فمتغير الاستهلام من المتغيرات الاقتصادية ذات التاثيرات المتناقضة على الاقتصاد ككل, فهو مرغوب (بقدر معتدل) لتحقيق الاهداف التنموية المطلوبة لكل المجتمعات , فان لم يتحقق هذا القدر وانحرف عنه بشكل كبير (سلبا او ايجابا) فلن تتحقق مضامين الرشادة ولن نرى مخرجاتها المرجوة من تطور ورفاه اجتماعي.

يحاول البحث الحالي اجراء المطابقة مابين مفهوم الهدوء (Smoothing) ومفهوم الرشادة[٥١].

وبالعودة الى الشكل (١) فانه يبين ان الانماط الاستهلاكية العالمية تختلف بحسب حالة الدول. فبينما كان النمط الاستهلاكي للدول (الاعلى دخلا عالميا) ذو تقلبات قليله ولم يشكل اكثر من حوالي ٦٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول على مدى نصف قرن (١٩٦٠-٢٠١٠) رغم الظروف المختلفة التي جاوزتها تلك الدول, بينما ظهر النمط الاستهلاكي للدول منخفضة الدخل اكثر اضطرابا وشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت(٨٠٪) على اقل تقدير.

ان حالة العراق ظهرت (من خلال بيانات البنك الدولي) كحالة متطرفة في النط الاستهلاكي, عبر عنها الشكل رقم (٣) , والذي يبين حالة من الاضطراب في الاستهلاك/الناج القومي الاجمالي (CONS/GNP) لا يناضر وبعيد عن مثيله في اي مجموعة دول سيما الدول متوسطة الدخل المصنف ضمنها. ان اسباب هذا الاضطراب الغريب تكمن في الاضطراب المتاصل في البنية الهيكلية للاقتصاد العراقي فضلا عن الحوادث الجلل التي شهدها لاسيما الحروب الشامله المتكررة والتي كانت كفيلة بالاطاحة باي اقتصاد. وبالتالي فان الاستهلاك الرشيد وعلى وفق التوصيف السابق فانه مفقود على مدى السنوات الاربعين المنصرمة.

الشكل (3) نسبة الاستهلاك الى الناتج القومي الاجمالي[٣]

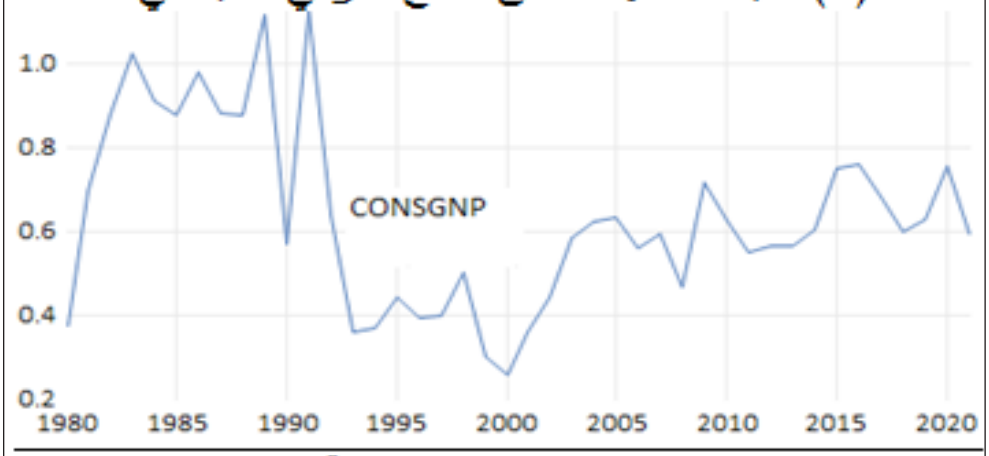

المصدر/ البنك الدولي (مليار دولار اسعار سنة ٢٠١٠)

قياس انماط الاستهلاك

للوقوف على خصائص الاضطراب في انماط الاســتهلاك في العراق فان الامر يســتلزم مزيدا من القياس للكشف عن تلك الخصائص وتطورها خلال سنوات الدراسة ذات العقود الاربعة[٦١].

جدول(١)

الاستهلاك والدخل القومي في العراق

YEARS	PCONS	GNP	GCONS	CONS	YEARS	PCONS	GNP	GCONS	CONS
1980	12.01	54.15	8.17	20.18	2001	7.11	35.92	5.68	12.8
1981	13.85	36.49	11.49	25.34	2002	7.99	32.36	6.36	14.35
1982	20.12	39.97	14.89	35.01	2003	10.09	21.95	2.69	12.78
1983	22.09	38.81	17.66	39.75	2004	13.44	36.68	9.36	22.81
1984	25.21	45.42	16.09	41.3	2005	18.75	45.43	9.98	28.72
1985	26.12	46.13	14.3	40.42	2006	24.21	61.59	10.21	34.42
1986	27.09	45.03	16.94	44.03	2007	34.24	85.77	16.64	50.88
1987	29.69	54.5	18.3	47.99	2008	41.15	135.1	21.91	63.06
1988	32.59	60.43	20.19	52.78	2009	58.34	114.75	23.52	81.86
1989	51.56	63.56	19.32	70.89	2010	61.56	140.11	26.21	87.77
1990	81.6	177.71	19.81	101.41	2011	65.18	185.51	36.54	101.72
1991	0.38	0.4	0.07	0.45	2012	86.87	219.06	36.15	123.02
1992	0.3	0.55	0.04	0.35	2013	90.65	233.58	40.96	131.61
1993	0.32	1.03	0.05	0.37	2014	96.09	227.11	41.12	137.21
1994	1.36	3.99	0.1	1.46	2015	92.86	165.26	31.13	123.99
1995	5.36	12.89	0.3	5.66	2016	94.69	165.04	30.64	125.32
1996	3.84	10.43	0.25	4.1	2017	96.33	185.78	30.53	126.86
1997	6.38	20.49	1.77	8.15	2018	98.99	225.61	36.1	135.1
1998	6.56	20.34	3.64	10.2	2019	100.39	232.47	45.13	145.52
1999	6.74	36.24	4.15	10.89	2020	94.61	179.12	40.72	135.34
2000	6.55	48.06	5.73	12.27	2021	84.6	205.63	37.15	121.75

المصدر/ بيانات البنك الدولي (مليار دولار, اسعار سنة ٢٠١٠)
https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart

PCONS الاستهلاك الخاص

GCONS الاستهلاك الحكومي

CONS الاستهلاك الكلي

GNP الناتج القومي الاجمالي

وتبين الاشــكال البيانية (راجع الملحق) تطور الاستهلاك الكلي وفرعيه الخاص والحكومي فضلا

عـن تطـور الناتج القومي الاجمالـي, حيث تبين بوضـوح المنعطفات التي تعرضت لهـا خلال المدة المدروسـة والتـي فصلـت كل مرحلة عن اخرى فضلا عـن الاضطراب في كل مرحلـة[١٧] وبالتالي فان اي محاولة لقياس الميل الحدي للاسـتهلاك كمؤشر على تطور النمط الاستهلاكي ستكون محفوفة بالغموض وعدم اليقين جراء الاضطراب الواضح في المتغيرات (سـواء على مسـتوى مدة الدراسـة ككل او علـى مسـتوى كل مرحلة من مراحلهـا) فضلا عن الطبيعة غير المسـتقرة لمعظم المتغيرات الاقتصادية كونها تنطوي على اتجاه عام لا صفري.

اختبارات الاستقرارية وقياس الميل الحدي للاستهلاك:

لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة باعتبارها سلاسل زمنية فقد تم اللجوء الى اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)[١٨].

باعتبار ان الاستقرارية تتحقق عندما يثبت متوسط القيم عبر الزمن مع ثبات التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا

القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير[١٩].

.وعنـد تطبيـق الاختبارات من خلال حزمة البرامج الاحصائيـة (Eviews) اظهرت صحة توقع عدم اسـتقرارية جميع متغيرات الدراسـة في المستوى وانها مسـتقرة جميعا عند الفرق الاول (راجع الاختبارات في الملحق). وبتقدير معادلة الانحدار ظهر ان الميل الحدي للاستهلاك ٦١٪ .

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 14:12
Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.411153	2.877957	0.837800	0.4071
GNP	0.610226	0.024366	25.04383	0.0000

الا ان هذا التقدير قد يكون زائف وان التغير العشوائي للاستهلاك قد لا يتوافق مع التغير العشوائي للدخل لذا تم اختبار سلسـلة بواقي الانحدار(U١) وظهر انها مسـتقرة في المسـتوى مما يعني تحقق التكامل المشـترك بين المتغيرين لا سـيما في الاجل الطويل في اطار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

(٢٠). وبذلك فانه يمكن الاعتماد على التقدير لاسيما لمعلمة الناتج.

Null Hypothesis: U1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.023710	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

وبنفس المنهجية تم تحليل العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك الحكومي والخاص , وتم الحصول على الخلاصة الاتية:(٢١)

النموذج	المتغير المستقل	المتغير التابع	بواق الانحدار	النموذج الاحصائي	MPC
CONS=f(GNP)	مستقر بالفرق الاول	مستقر بالفرق الاول	U1 مستقرة بالمستوى	تكامل مشترك	0.61
GCONS=f(GNP)	مستقر بالفرق الاول	مستقر بالفرق الاول	U2 مستقرة بالمستوى	تكامل مشترك	0.168
PCONS=f(GNP)	مستقر بالفرق الاول	مستقر بالفرق الاول	U3 مستقرة بالمستوى	تكامل مشترك	0.442

ظهر ان الميل الحدي للاستهلاكين الحكومي والخاص ٠,١٦٨ و ٠,٤٤٢ على التوالي وان مجموعهما يعادل الميل الحدي للاستهلاك باعتبار ان الاستهلاك الكلي عبارة عن الاستهلاكين الحكومي والخاص.

ان وقوع الميل الحدي للاستهلاك (٠,٦١) ضمن حدود الدول الاعلى دخلا في العالم لا يعني ان العراق ضمن هذه الدول, ان الدخل العراقي المتأتي من اهم القطاعات (القطاع النفطي) هو خارج تصرف الذين يتخذون قرارات الاستهلاك والاستثمار, ان معظم الدخل لاسيما الايرادات النفطية (الهائلة بالنسبة للعراق) تحت تصرف الحكومة لهذا اظهر التحليل من خلال الميل الحدي للاستهلاك ان النمط الاستهلاكي العراقي يماثل النمط الاستهلاكي لأعلى دول العالم دخلا. ولو اخذنا في الحسبان الاستهلاك الخاص لوجدناه يفوق الدول الغنية (MPC=٠,٤٤) بينما واقع الحال مغاير تماما لهذه النتائج.=

تطور الانماط الاستهلاكية:

سـيتم في هذا القسـم تفكيك السلسلة الزمنية الى مراحل ثلاث على وفق الطابع المرافق لكل مرحلة وكما ياتي:

نمط المرحلة الاولى (١٩٨٠-١٩٩٠) الحرب العراقية الايرانية وتوابعها.

نمط المرحلة الثانية (١٩٩١-٢٠٠٣) احتلال الكويت والحصار الاقتصادي.

نمط المرحلة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

لتبيان انر طبيعة كل مرحلة على نمط الاستهلاك وتغير معلمات النماذج المدروسة.

النمط الاول (١٩٨٠-١٩٩٠)....

على فرض ان NGP1,CONS1 الاسـتهلاك والدخل للمرحلة الاولى على التوالي والمبين عدم استقرارهما في المستوى من خلال الشكل الاتي:

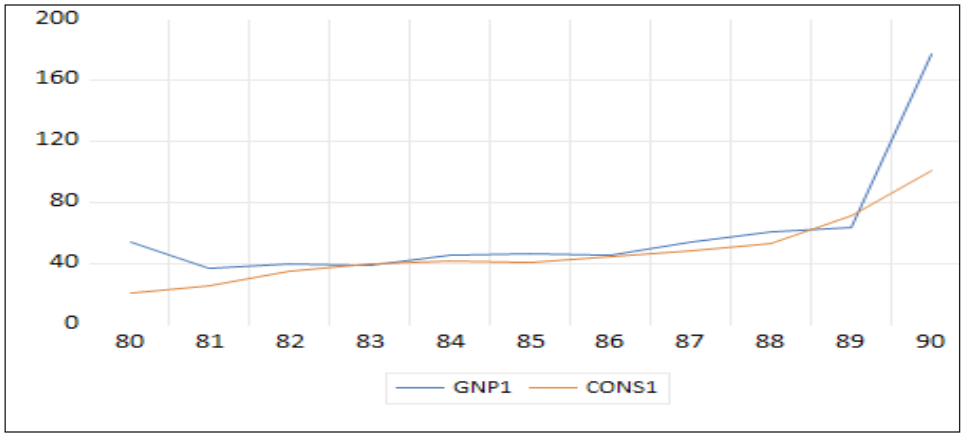

لم تمكن الاختبارات من رفض فرضية العدم ولم يثبت اسـتقرار الناتج القومي الاجمالي حتى بعد اخذ الفرق الثاني (راجع الملحق) وحتى بعد اسـتبعاد شـرطي التقاطع والاتجاه (تبسـيط الاختبار الى non) فكون عدد المشاهدات قليل فانه لا يؤمن اختبارات رصينة.

وفي محاولة للتحري عن مدى امكانية تحقق التكامل المشـترك بين الاخطاء العشـوائية للمتغيرين (الناتج القومي الاجمالي والاسـتهلاك الكلي في المرحلة الاولى) فانه يتعين اختبار اسـتقرارية بواقي انحدار المتغيرين في دالة الاستهلاك كما تم اجراءه سابقا, وكما يلي:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on U4

Null Hypothesis: U4 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.140063	0.0557
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

Correlogram of U4

Correlogram of U4

Date: 01/24/24 Time: 20:50
Sample: 1980 1990
Included observations: 11

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
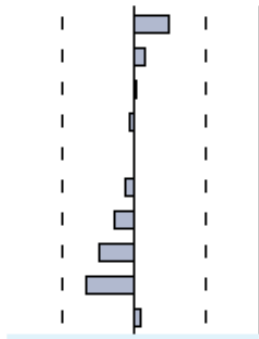		1	0.287	0.287	1.1748	0.278
		2	0.091	0.010	1.3065	0.520
		3	0.012	-0.018	1.3091	0.727
		4	-0.028	-0.030	1.3249	0.857
		5	-0.007	0.011	1.3261	0.932
		6	-0.071	-0.075	1.4713	0.961
		7	-0.161	-0.134	2.4011	0.934
		8	-0.280	-0.217	6.1481	0.631
		9	-0.398	-0.303	17.482	0.042
		10	0.056	0.283	17.934	0.056

Dependent Variable: CONS1
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 20:44
Sample: 1980 1990
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.91013	6.665422	2.687021	0.0249
GNP1	0.486392	0.093561	5.198666	0.0006

و لان سلسلة بواق الانحدار (U٤) مستقرة في المستوى فانه يمكن الاعتماد على نتائجه. ورغم عدم تاكيد اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع) استقرارية البواق بشكل قاطع كون الاحتمالية ظهرت اكبر من ٥٪ بقدر ضئيل جدا الا ان معطيات اختبار (CORRELOGRAM) مكنت من تقديم الدليل على خلو البواق من جذر الوحدة (راجع الملحق), مما يعني تحقق التكامل المشترك بين المتغيرين في اطار نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

اما باقي المراحل فقد تم تطبيق نفس المنهجية والحصول على النتائج الملخصة ادناه[٢٢] (راجع الاختبارات في الملحق):

المرحلة	CONS	GNP	بواق الانحدار Ui	MPC
الاولى 1980-1990	**غير مستقر**	**غير مستقر**	**U4مستقرة في المستوى**	**0.49**
الثانية 1991-2003	**مستقر بالفرق الاول**	**مستقر بالفرق الثاني**	**U5مستقرة في المستوى**	**0.31**
الثالثة 2004-2021	**مستقر بالفرق الثاني**	**مستقر بالفرق الاول**	**U6مستقرة في المستوى**	**0.60**

الاستنتاجات:

١. ظهر من خلال (مدة الدراسة) ان الاستهلاك في العراق غير ذو نمط ثابت, بل هو ذو انماط متغيرة عبر الزمن وعبر مراحل الدراسة الثلاث.

٢. ظهر ان الاستهلاك خلال المدة المدروسة كان شديد الاضطراب ولم يكن هادئا وذلك بسبب غياب مقومات الاستهلاك الرشيد كالنظام المالي الراعي لوحدات الاستهلاك وانظمة الفوائد الكفوءة لحشد المدخرات ودورانها وضعف المقدرة التخطيطية للافراد من اجل ادارة مالية كفوءة لمواردهم فضلا عن الاحداث الجسام التي اتصفت بها كل مرحلة من مراحل الدراسة.

٣. لم يكن الزمن بذاته العنصر المؤثر في الانماط الاستهلاكية انما الظروف والوقائع المرافقة

هي المؤثرة, فالنمط الاول كان مضطربا (غير رشـيد) وبميل حدي ٠,٤٩ بينما تراجع الميل الحـدي الـى ٠,٣١ خلال فترة الحصار الاقتصادي ورافقه ايضـا اضطراب وعدم هدوء في الاستهلاك, في حين بلغ ٠,٦١ خلال فترة الاحتلال (النمط الثالث للاستهلاك) مع اضطراب اكبر.

٤. ان جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة بالمستوى الا ان جميع العلاقات فيما بينها انتجت خطأ عشـوائي مستقرا في المستوى الامر الذي مكن من تحقيق خاصية التكامل المشترك بين جميع المتغيرات التي حددت العلاقات طويلة وقصيرة الاجل.

التوصيات:

١. لـن تكون التوصيات الاقتصادية مجدية مالم تسـود حالة الاسـتقرار السياسـي, فالاسـتقرار السياسي هو الضمانه الحقيقة لكل الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٢. العمـل على تحقيق اصلاحات هيكليـة حقيقية وعميقة قصيرة وطويلة الاجل وبناء نظام مالي عـال الكفاءة ويمكن الافراد من تخطيط مواردهم وتخصيصهـا بصورة مثلى تحقق الموائمة مابيـن الاسـتهلاك والاسـتثمار بعيد المـدى بما يحقق الاسـتعمال الأمثل للمـوارد والأموال والاعتدال والتّوازن في الإنفاق.

٣. اشاعة ثقافة العمل في المجتمع عبر التاكيد طويل الاجل والمستدام على اهمية الانتاج لتحقيق الاستهلاك والرفاه.

المصادر:

اولا- العربية.....

١. ترشيد الاستهلاك الطريق الآمن للتنمية المستدامة»، الهيئة العامة للاستعلامات-مصر،٢٠١٧.

٢. https://www.sis.gov.eg/News/Search?lang=ar

٣. محمد شيخي, طرق القياس الاقتصادي, دار الحامد للنشر, الجزائر ٢٠١١, ص٢٩١.

٤. خالـد رمضـان البيديـو تقدير دالـة الطلب علـى واردات الارز في ليبيا باسـتخدام اسـلوب التكامل المشـترك بطريقة اختبار الحدود للفترة ١٩٨٠ _ ٢٠١٢. مجلة افاق اقتصادية, ليبيا عدد٢٠١٥/٣.

٥. كامـل كاظم عـلاوي: تحليل وقياس العلاقة بين التوسـع المالي والمتغيـرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٧٤-٢٠١٠), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, عدد٢٠١٣/١٩.

٦. محمد عبد الحميد شهاب, التحليل الاقتصادي الكلي, جامعة الطائف, ادارة النشر العلمي.

٧. محمد احمد الافندي, مباديء الاقتصاد الكلي, دار الكتاب الجامعي, صنعاء, ٢٠٠٩.

ثانيا- الانجليزية.....

1. Brooke Tomasetti, Consumption, Carbon Collective, online investment advisor https://www.carboncollective.co/sustainable-investing/ consumption

2. Hubbard, R.clenn, Others: Macroeconomics, Pearson Education, Inc. 2012N. 8

3. Milton Friedman, A Theory of the Consumption Function, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.9

4. Modigliani, Franco, 1998, "The role of intergenerational transfers.10 and life-cycle saving in the accumulation of wealth," Journal of Economic Perspectives, 2(2),

5. John Campbell and N. Gregory Mankiw, "Consumption, Income,.11 and Interest Rates: Reinterpreting

6. the Time Series Evidence," National Bureau of Economic Research Macroeconomic Annual, Vol. 4, 1989,

7. Robert E. Hall, "Intertemporal Substitution in Consumption," Jour-.12 nal of Political

8. Economy, Vol. 96, No. 2, April 1988.,

9. Willem Buiter, "Housing Wealth Isn't Wealth," National Bureau of.13 Economic Research Working Paper 14204, 2008

10. Granger. C.W. And new bold. P. (1987). Spurious Regression in.14 Econometrics

11. Journal of Econometrics. Vol. 2

21. The World .15 https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart -BankData.

الملحق

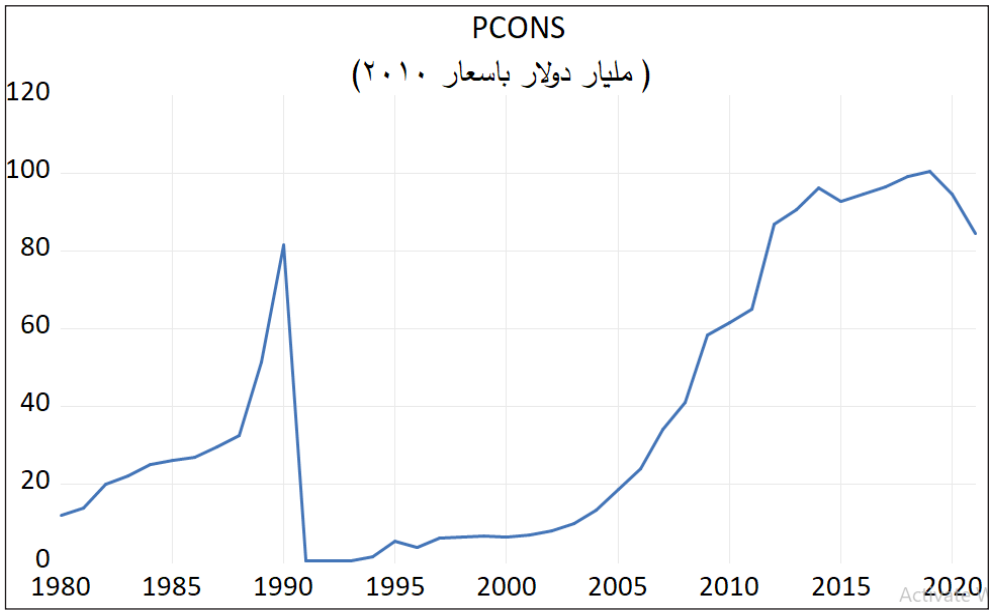
PCONS
(مليار دولار باسعار ٢٠١٠)
120
100
80
60
40
20
0
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2020

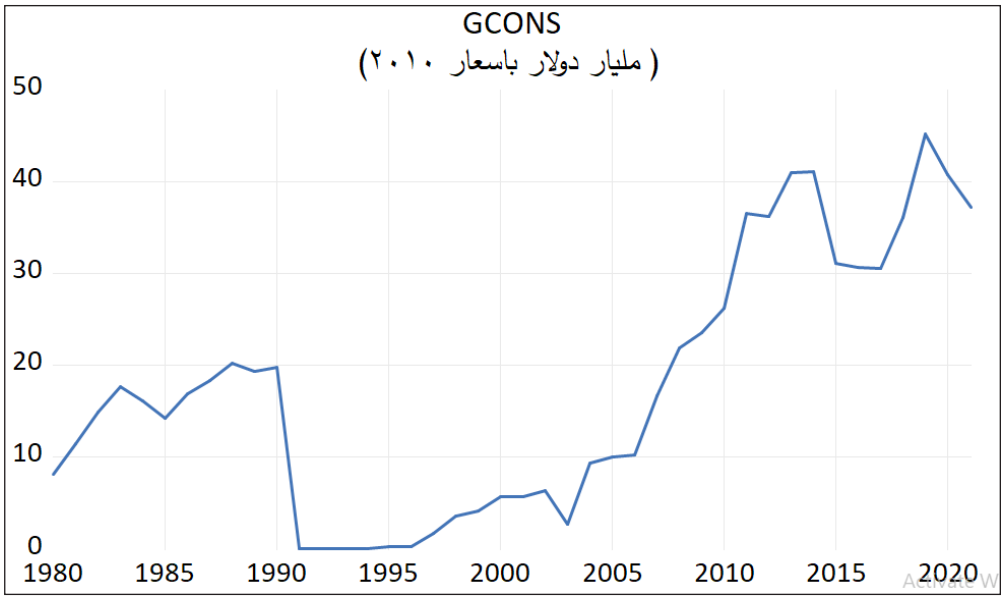
GCONS
(مليار دولار باسعار ٢٠١٠)
50
40
30
20
10
0
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2020

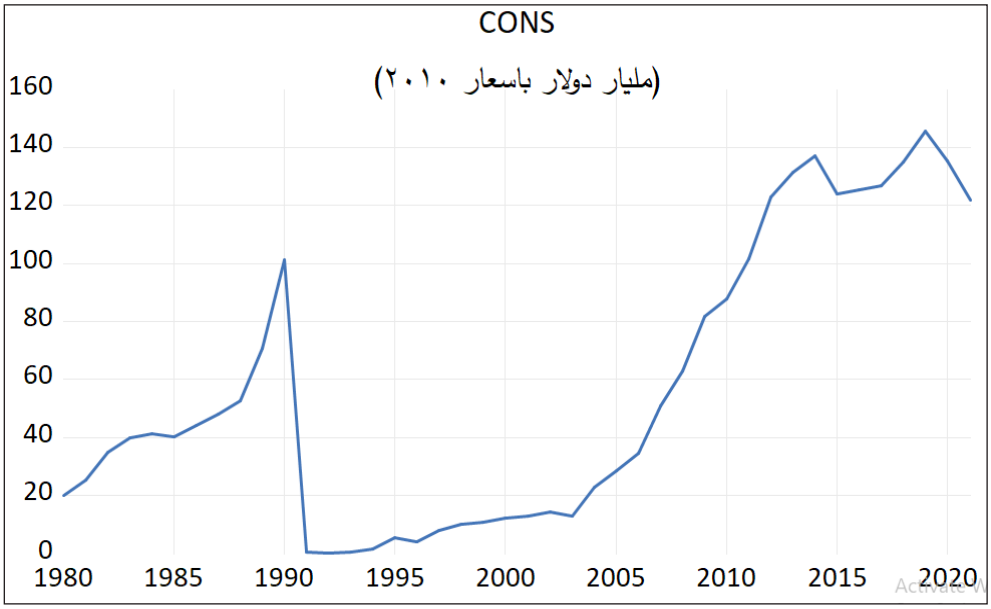
CONS
(مليار دولار باسعار ٢٠١٠)
160
140
120
100
80
60
40
20
0
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2020

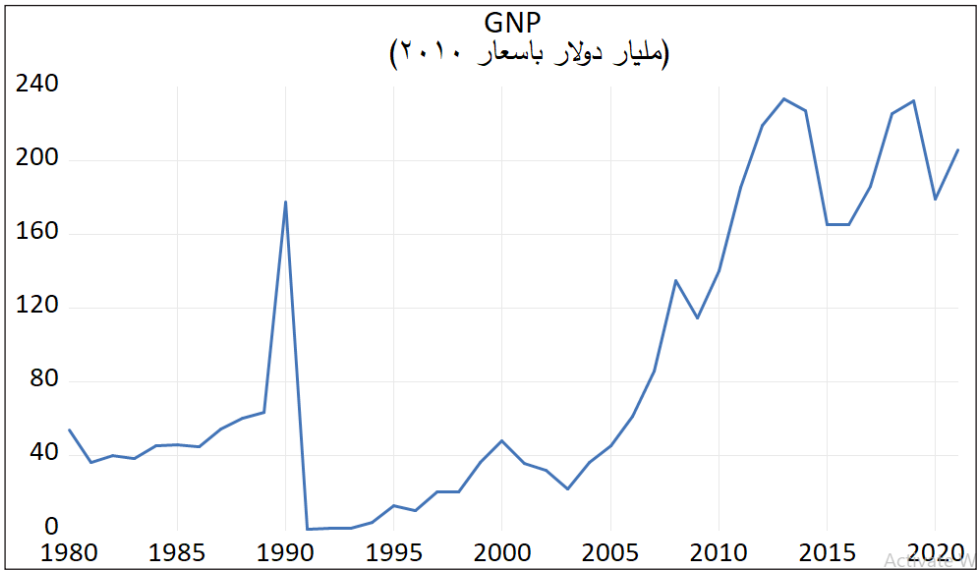
GNP
(مليار دولار باسعار ٢٠١٠)
240
200
160
120
80
40
0
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015
2020

Null Hypothesis: D(CONS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.679219	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: D(GCONS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.675636	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: D(PCONS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.109277	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: D(GNP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.205249	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Dependent Variable: GCONS
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 14:29
Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.437922	1.069584	2.279317	0.0281
GNP	0.167872	0.009056	18.53783	0.0000

Null Hypothesis: U2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.680079	0.0081
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

Dependent Variable: PCONS
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 14:36
Sample: 1980 2021
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.027948	2.265014	-0.012339	0.9902
GNP	0.442356	0.019177	23.06723	0.0000

Null Hypothesis: U3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.020762	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(CONS1,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.884637	0.3025
Test critical values:	1% level	-2.886101	
	5% level	-1.995865	
	10% level	-1.599088	

Null Hypothesis: D(GNP1,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.111468	0.2192
Test critical values:	1% level	-2.886101	
	5% level	-1.995865	
	10% level	-1.599088	

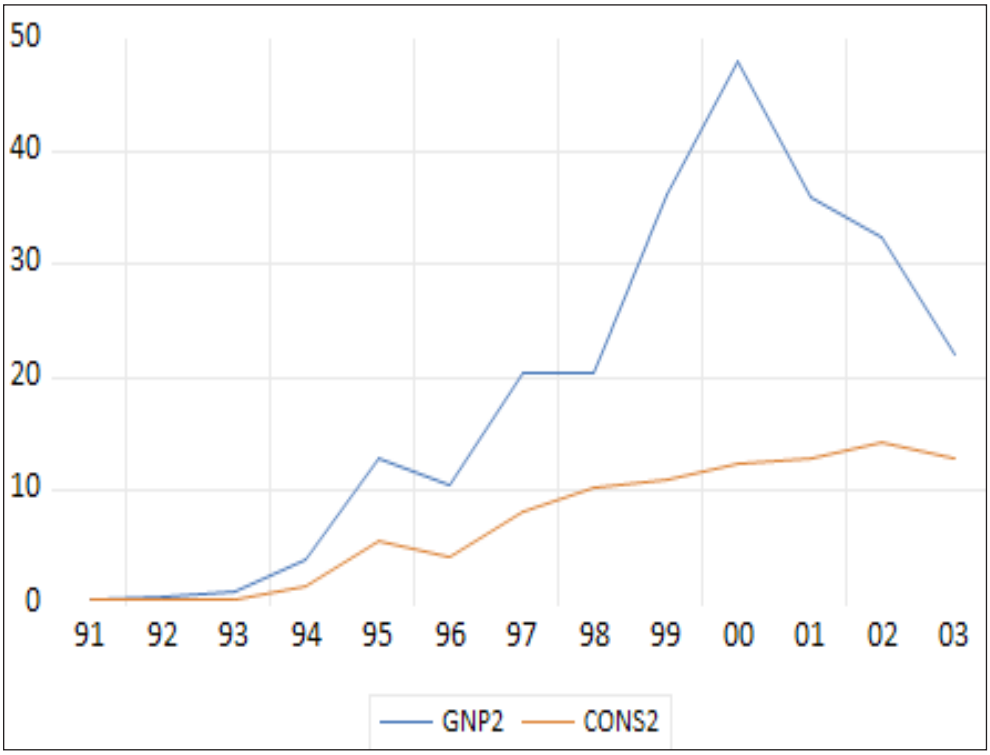

Null Hypothesis: D(CONS2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.517465	0.0062
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

Null Hypothesis: D(GNP2,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.037529	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

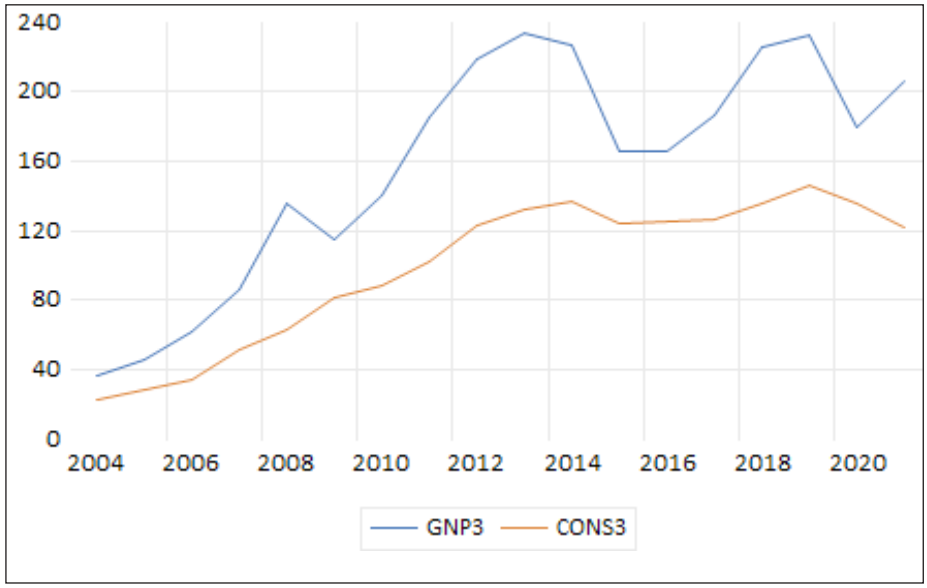

Null Hypothesis: D(GNP3) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.164376	0.0037
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.864543	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

Dependent Variable: CONS2
Method: Least Squares
Date: 01/25/24 Time: 00:37
Sample: 1991 2003
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.376844	1.046837	1.315243	0.2152
GNP2	0.310366	0.043386	7.153545	0.0000

..